

ويؤخذ من تركه صلى الله عليه وسلم له ان ضرهما وان جاز بشرطه  
 المذكور في كتب الفقه الاولى تركه قالوا بخلاف الولد فالاولى  
 تاديبه ويوجب ابا ضره لمصلحة تعود عليه فلم يبد  
 العفو بخلاف ذلك فان لحظ النفس فنذب العفو عنها بما خالفه  
 هوها وكذا العفو عنها ما اريد ان يذهب الا نسب بالقام  
 منصرفا متصرفا متصرفا مطلقا في بفتح واللام مصدر وكلمة الام  
 او ضمها اما اخذ او قيل من مضموم عدوانا سواء كانت في الدين  
 ام العرض ام المال ام الاختصاص فكلها المنصوب على الاول  
 مضعول مطلق وعلى الثاني مضعول به وظلم يتدعي العفو له  
 كما في القاموس خلافا لمن زعم قصره على واحد فقدر ظلمها  
 وانما لم يفتقر على غيره وسلم منها مع ان تركها باقن بابا في ظلم  
 سبها السيد بن الاعم الذي سبها والهوية التي سميت لانه  
 حتى ادى بسقط بعفوه بخلاف حقوق الله **المكروه** ذكرها  
 بقوله عالم **تمت** تلك تركت سبها مع الله جمع محرم اي في حرم الله  
 تعالى على عباده والله اعلم فاقول **مظالمه** صلى الله  
 عليه وسلم ايداره وايداره كفر وهو حق الله تعالى فليست يسقط  
 بعفوه قلت لانسب ان مطلق ايداء الكفر لا ترضى الى ما مر في  
 جذب رده حتى اقر في عنقه فعنف عنه واعطاه حل بغيرين  
 كه والحاصل ان ايداءه التي يصدر من مسلم جاف وهذا النوع عند ظلم  
 يلعنه وعفا عنه ومن منافق وقدم بجهل اذاه ليلينفوا الناس عنه  
 كما قال وقد قيل له **الاعتقلم** لا يظلم ولا يظلم **تحدث** الناس ان حرام يقتل

لا يجوز ان يرضى في حق من ظلمه ما يرضى به  
 لانه لو جاز لكانت الدنيا دار جاهلية  
 وقيل من تركه صلى الله عليه وسلم له ان  
 يرضى به ولو جاز لكانت الدنيا دار جاهلية  
 وقيل من تركه صلى الله عليه وسلم له ان  
 يرضى به ولو جاز لكانت الدنيا دار جاهلية  
 وقيل من تركه صلى الله عليه وسلم له ان  
 يرضى به ولو جاز لكانت الدنيا دار جاهلية

بصحابه

اصحابه او من كان كافر معاهد لمصلحة تالفة اقتضت عدم  
 مواخذته بجرميته او حزين وهو غير مستلزم للحكام ولعمري  
 هنا ما لا يمتري لعدم احاطة بكلام الامة فاقتضت من اشد  
 من زانها لانه كان اشد كاصحرت به روايات اخر لا قبل روى  
 في احسنهم ما برده وان كونه من اشد لابننا في كونه اشد  
 غضبا فيستغفر عن ارتكب ذلك لما علت انه لا يقبل العفو  
 ومن الجارم التي ينتقم بها ولا يعفو عنها حتى الا يمتري  
 في طلبه وفي الخت على العفو والحلم واحتمال الاذى والانتصاف  
 لدين الله تعالى وانه ليس لكل ذي ولاية التمكن بهذا الظلم  
 الكون فلا ينتقم لنفسه ولا يمتري حتى الله تعالى على انهم قد اجمعوا  
 على ان القاضي لا يجوز له ان يقضي لنفسه ولان لا يقبل شهادته له  
 كابيه وابنه ولا يفتي في هذا الحديث امره صلى الله عليه وسلم يقتل  
 ابن خطل ونحوه من كان يوذيه صلى الله عليه وسلم لا يمتري كالواع  
 ذلك ينتهون حرمة الله وان عفوه انما كان في غير ذنب  
 يكفويه من تكلمه كمن جفا في رفع صوته عليه ومن جزيه براديه صلى الله  
 عليه وسلم حتى اقر في رقبته بخلاف العفو عنهم ومن عرفه ولا  
 اوليك فانهم كفروا بايدايه فليس يمكن العفو عنهم ومن ثم اقتضى صلى الله  
 عليه وسلم من نال من عرفته ولا يرد على ذلك مجاوزته صلى الله عليه  
 وسلم عن المنافقين مع ما قصده الله عنهم وما هو مشهور من  
 احولهم مع صلى الله عليه وسلم لانهم كانوا مسلمانين ظاهرا فقتل من جرح  
 الناس بان يمد اليقتل اصحابه وروى الحاكم ما لعن رسول الله صلى الله